الأمم المتحدة

A/66/750

الجمعية العامة

Distr.: General
20 March 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البندان ١٩ و ٢٧ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

التنمية الاجتماعية

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى الإعلان المعنون ”مجتمعات مستدامة ومواطنون متجاوبون“، الذي اعتمد في المؤتمر السنوي الرابع والستين لإدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية، المعقود في بون، ألمانيا، في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر المرفق).

وكان لألمانيا شرف استضافة هذا الاجتماع المهم للأوساط العالمية للمنظمات غير الحكومية، وساهمت بذلك في أعمال المجتمع المدني للتحضير للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠)، في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٩ و ٢٧.

(توقيع) بيتر **فيتيغ**
السفير
الممثل الدائم

170412 170412 12-27072 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

الإعلان المعتمد في المؤتمر السنوي الرابع والستين لإدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية

بون، ألمانيا، ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

مجتمعات مستدامة ومواطنون متجاوبون

مقدمة

نحن المشاركون في المؤتمر السنوي الرابع والستين لإدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية، الذي اجتمع في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في بون، ألمانيا، مقر مؤسسات الأمم المتحدة واتفاقاتها التي تعمل من أجل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومقر مجموعة متعددة التخصصات من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العاملة في ميدان العمل التطوعي والبيئة والتنمية،

إذ تشير إلى أن المؤتمر الرابع والستين يشكل مناسبة رئيسية لأصحاب المصلحة تهدف إلى المساهمة في دورتي الجمعية العامة المركزتين على المتطوعين المقرر عقدهما في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بنيويورك للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين،

وإذ تشير أيضا إلى أن المؤتمر يهدف إلى تنوير العملية التحضيرية بشأن انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠)، المزمع عقده في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ نأخذ بعين الاعتبار هدف مؤتمر ريو+٢٠ الذي ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٤، وهو تأمين الالتزام السياسي المتجدد بتحقيق التنمية المستدامة وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة، ما يشمل موضوعي الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة،

وإذ نضع في اعتبارنا عدم معالجة الدول بعد ذلك للمسألة الملحة الواردة في الفقرة الافتتاحية من جدول أعمال القرن ٢١، التي ورد فيه ما يلي:

إن الإنسانية في لحظة حاسمة من التاريخ. فنحن نواجه استمرار أوجه التفاوت بين الأمم وداخلها، وتفاقم الفقر والجوع وتردي الحالة الصحية والأمية واستمرار تدهور النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها رفاهيتنا...

وإذ نشير إلى ضرورة تأكيد وتجديد جدول أعمال القرن ٢١، الذي يشدد في الفقرة ٣-٧ على أن التنمية المستدامة يجب تحقيقها على جميع مستويات المجتمع وأن الحكومات والمنظمات غير الحكومية ينبغي أن تدعم نهجا قائما على المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالاستدامة،

وإذ نسلم بأن قوة التنمية المستدامة تتمثل في طبيعتها الأصيلة وهي ربط المشاكل والحلول عبر مجموعة واسعة من ''القضايا المنعزلة''،

وإذ نسترشد بالوثائق الختامية لمؤتمرات القمة العالمية الرئيسية في الثمانينات والتسعينات، وجدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وخطة جوهانسبرغ التنفيذية واتفاق شعوب كوتشابامبا التجاري،

وإذ نشير إلى ميثاق الأرض، جنبا إلى جنب مع ثقافة السلام، يمكن أن يؤديا دورا حيويا في المساعدة على الإيحاء بتجديد الالتزام السياسي المتوقع من مؤتمر ريو+٢٠ لتوجيه عملية الانتقال نحو مجتمع مستدام عادل مسالم مع ضمان الاحترام والرعاية لمجتمع الحياة برمته،

وإذ نشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، لا سيما المبدأ ١٠، المتعلق بضرورة ضمان مشاركة جميع المواطنين المعنيين في اتخاذ القرارات البيئية وإتاحة سبل الحصول على المعلومات البيئية والعدالة البيئية والمبدآن ٢٠ و ٢٢ المتعلقين بضرورة النهوض بمشاركة المرأة والشباب والشعوب الأصلية،

وإذ نكرر التأكيد على أهمية بلوغ الأهداف التي وضعت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نسترشد أيضا بقرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٣، الذي دعت فيه الجمعية العامة الحكومات وسائر أصحاب المصلحة إلى الاضطلاع بأنشطة تركز على الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين،

وإذ نضع في اعتبارنا أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ١٦ من القرار نفسه، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين في إطار البند المعنون ''التنمية الاجتماعية''، التي

من المقرر أن يقوم به برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وشركاؤه وسائر الأجزاء المعنية من منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تقر بضرورة متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين **ولاحظ** أن الزخم الذي نشأ قد ساهم في كثرة الإقبال على العمل التطوعي على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي بمشاركة مزيد من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في القطاع الخاص ومشاركة عدد أكبر من الناس من شتى المجتمعات،

البيانات العامة

وإذ تقر بأن من حق البشر أن يعيشوا حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة،

وإذ يثير جزعنا تفاقم نقص التنوع البيولوجي ومعدل التصحر وإزالة الغابات، لا سيما في المنطقة المدارية وتدهور الغابات على الصعيد العالمي، وانهيار الموارد السمكية وتفاقم الآثار الناجمة عن الاحترار العالمي،

وإذ تقر بأنه لا يمكن الفصل بين التنوع البيولوجي والتنوع اللغوي، ويثير جزعنا فقدان المعارف التقليدية بسبب فقدان التنوع اللغوي،

وإذ تعرب عن القلق إزاء تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك في تفاقم نقص التنوع البيولوجي وتحمض المحيطات وانهيار الجليديات والصفائح الجليدية والجرف الجليدي في المناطق القطبية،

وإذ تقر بأنه ما زال بلايين الأشخاص يعيشون في الفقر وأنه غالبا ما يكون للفقر وجه أنثوي،

وإذ تقر أيضا بعدم توافر مصادر طاقة متسقة ومستدامة للعالم المتقدم النمو والعالم النامي، والزراعة غير المستدامة وارتفاع أسعار الأغذية،

وإذ تلاحظ الترابط بين التحديات البيئية وتغير المناخ والأزمة الغذائية وعدم الاستقرار النقدي والمالي، وهي ظواهر زاد من حدتها تركيز غير مسبوق للموارد وأوجه إجحاف صارخة بين الناس،

وإذ تلاحظ أن الحلول القائمة على الأسواق المنظمة زادت من حدة المشاكل وأدت إلى عواقب سلبية على البشرية وأنه لم يتم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية،

وإذ تقر بأن النظم النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية الحالية، إلى جانب علاقات القوة غير المتكافئة، هي المحركات الرئيسية لعملية الإفقار البيئي والأخلاقي والروحي النشطة،

وإذ نقر أيضا بأن السلام وتعزيز ثقافة السلام واحترام حقوق الإنسان هي العناصر المكونة للتنمية المستدامة وأن النفقات الكبيرة المخصصة للحرب والأنشطة العسكرية، بما في ذلك البحث، ولا سيما بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية، تمثل تهديدا خطيرا لكوكب الأرض يؤثر على حياة الناس في كل مكان وتشكل خطرا غير مقبول، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتخزين النفايات النووية واستخراج اليورانيوم في الأراضي المقدسة للشعوب الأصلية والأضرار المحتملة الملحقة بالمفاعلات النووية بسبب الأخطار الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان،

وإذ ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ تدابير فورية للتصدي للأزمة الخطيرة والمجاعة في القرن الأفريقي،

وإذ ندرك أن التنمية المستدامة باعتبارها وسيلة تكفل رفاهية الإنسان تتطلب فهم العلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية والاعتراف بها بشكل كامل وإدارتها إدارة سليمة وتحقيق توازن متناسق وديناميي بينها وأن تضع الدول سياسات مناسبة، تشمل سياسات ذات صلة بالسكان وسياسات لغوية، لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة،

وإذ نقر بأن نظام الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً هو أساس التنمية المستدامة وأنه لا ينبغي قبول ممارسات وسياسات الأعمال التجارية على النحو المعتاد،

وإذ نؤكد على ضرورة تمكين الشباب عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي في مجال التنمية المستدامة، وعن طريق المشاركة على جميع مستويات ومراحل عمليات اتخاذ القرارات،

وإذ ندرك أهمية دور التعلم المهني النظامي وغير النظامي وغير الرسمي والتعلم مدى الحياة من أجل التنمية المستدامة،

وإذ ندرك أيضا أوجه التآزر والترابط بين المساواة بين الجنسين والتنمية، وأهمية مشاركة الفتيات والنساء في اتخاذ القرارات في عمليات التنمية المستدامة والحوكمة على جميع المستويات ودورهن كعوامل تغيير، وضرورة كفالة مساهمتهن مساهمة كاملة في إيجاد اقتصادات خضراء ومجتمعات مستدامة،

وإذ نؤكد التزامنا بالعمل على تعزيز احترام التنوع الثقافي واللغوي والعرقي وتشجيع التضامن والمعاملة بالمثل بين الشعوب، بما فيها الشعوب والأمم الأصلية، والتحالف والشراكة بين الحضارات،

وإذ ندرك الدور المهم الذي تؤديه وسائط الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في إذكاء الوعي وتيسير التعاون وتشجيع السلوك المستدام ووضع آليات جديدة لتوزيع الأنباء بين بلدان الجنوب،

وإذ نقر بأن هناك ترابطا بين الأشخاص والطبيعة وأن ''المشاعات العالمية''، أي الهواء والمحيطات، مثلا، تشكل مصادر يعتمد عليها الجميع، نشجع المجتمعات المحلية والحكومات وسائر أصحاب المصلحة على إدارة وتقاسم المسؤولية عن اتخاذ القرارات بشأن حفظ وزيادة ثمرات الطبيعة والمجتمع التي تشكل أساس الاقتصاد الأخضر،

وإذ نقر أيضا بأن التنوع البيولوجي والتنوع اللغوي مترابطان ومتصلان ولا ينفصمان عن بعضهما ويثير جزعنا تفاقم النقص في التنوع اللغوي، مما يؤدي إلى فقدان المعارف التقليدية الضرورية للحفاظ على التنوع البيولوجي،

وإذ نقر كذلك بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة يتطلب، إلى جانب إجراءات سياسية قوية وقيادة سياسية، أعمالا تطوعية يومية من قبل ملايين الأشخاص ومنظمات المجتمع المدني عبر العالم،

وإذ ندرك ونعزز أثر العمل التطوعي على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره وعلى تنمية أسباب المعيشة المستدامة، وإذ نضع في اعتبارنا التاريخ الطويل لمشاركة المتطوعين في القضايا البيئية، فإن من المهم الإقرار بأن دور إشراك المواطنين وعمل المتطوعين سيزداد أهمية في ضمان مستقبل مستدام بيئيا واقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وبصفة خاصة بينما نقترب من مؤتمر ريو+٢٠،

وإذ نسلم بدور العمل التطوعي في تحقيق مجتمعات مستدامة بتشجيع الإدماج الاجتماعي وكوسيلة لإشراك وإفادة جميع قطاعات المجتمع، بما يشمل النساء والأطفال والشباب والمسنين وذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرين والمستبعدين الذين أصبحوا في حالة ضعف لأسباب اجتماعية أو لغوية أو اقتصادية،

وإذ نقر أيضا بأن العمل التطوعي، باعتباره نوعا من التعليم غير النظامي، يتيح للشباب فرصا للاضطلاع بالمسؤولية عن أسباب معيشتهم واكتساب المهارات والقدرات والتصرف كقدوة للشباب الآخرين،

وإذ نكرر التأكيد على أن العمل التطوعي عنصر مهم في أي استراتيجية تهدف إلى تعبئة المجتمعات المحلية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في مجالات منها القضاء على

الفقر، والتنمية المستدامة التي تركز على المجتمعات المحلية والصحة، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية والحد من أخطار الكوارث وإدارة الانتعاش من الكوارث وحفظ السلام،

وإذ تقر بأن العمل التطوعي، باضطلاعه بالدور الرئيسي في إلهام الحوار الإنمائي العالمي، ينبغي أن يمهد الطريق لجهود جميع أصحاب المصلحة الرامية إلى إيجاد رؤية مشتركة للشراكة من أجل نمو المشاعات العالمية في مجالات كالتعليم، على المستوى البالغ الصغر في الأسر وعلى المستوى الوطني على حد سواء، وأنشطة الشباب عن طريق الفنون والصحافة الإلكترونية وأساليب التنظيم الذاتي المستمرة والمبتكرة والعمل الجماعي، التي ينبغي توثيقها والترويج لها بواسطة نظم المعلومات العالمية المناسبة،

وإذ تؤكد على المساهمة الهامة للعمل التطوعي في سياقات ما بعد الصراع في بناء مجتمعات مستدامة بإعادة بناء المؤسسات والقدرة المحلية والوئام الاجتماعي عن طريق مختلف أشكال العمل التطوعي،

تعلن المنظمات غير الحكومية الحاضرة هنا في بون، ألمانيا، في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ما يلي بشأن مسألة الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر وإيجاد أسباب المعيشة والتعليم والتعلم مدى الحياة لأغراض التنمية المستدامة، وإشراك المواطنين في حوكمة التنمية المستدامة والعمل التطوعي:

مؤتمر ريو+٢٠ والمشاركة المدنية

إننا نهيب بالحكومات أن تتبنى أهداف التنمية المستدامة المبينة أدناه.

ونشجع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في مؤتمر ريو+٢٠، وعلى تحديد الالتزامات الخاصة بهم فيما يتصل بتحقيق التنمية المستدامة.

وندعو الحكومات إلى القيام بما يلي:

- الحضور إلى مؤتمر ريو+٢٠ وممثلين برؤساء الدول أو الحكومات، وقاطعين التزامات محددة باتخاذ إجراءات فردية وجماعية نحو تحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة الثغرات والقضايا الناشئة على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة برغم تباينها
- إصدار وثيقة ختامية ملزمة من الناحية السياسية تُجدد التزام الحكومات بتحقيق التنمية المستدامة

- إصدار مرفق للوثيقة الختامية يتضمن الالتزامات القطرية بتشكيل الأساس لسجل عالمي لإجراءات الاستدامة، والتزامات أصحاب المصلحة الرئيسيين، التي تشمل أحكاما قوية للرصد والإبلاغ

وندعو إلى إعداد وتنفيذ خرائط طريق للاقتصاد الأخضر تدرس وتتناول مبادئ ريو المتفق عليها عموما، والمتعلقة باعتماد أهداف التنمية المستدامة في المجالات البالغة الأهمية، وتنفيذ إصلاحات الحوكمة لتعزيز عملية الانتقال إلى اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر عن طريق تعزيز المشاركة المدنية والعمل التطوعي، وتحسين الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

وندعو إلى استبدال النماذج الاقتصادية والنقدية والمالية والتجارية الحالية غير الفعالة وغير المستدامة وغير المنصفة، بسياسات تؤدي إلى تقدم أهداف التنمية المستدامة بدلا من أن تنتقص منها، وتزيد المخزون من رأس المال الطبيعي والبشري والعمراني والاجتماعي الذي يعتمد عليه رفاه الإنسان بصفة أساسية بدلا من أن تستنزفه. ونقترح بأنه في الحالات التي يساعد فيها الاقتصاد الحالي على الظلم والدمار والجشع، ينبغي استبداله باقتصاد يهتم بالمجتمع الإنساني وبالأرض.

وندعو إلى فرض الضريبة المقترحة على المعاملات المالية للمساعدة في بناء نظم الحماية الاجتماعية في البلدان الأكثر ضعفا، وهي أقل البلدان نموا، والإسهام في التكيف المستدام مع المناخ، وتعزيز المجتمع المدني على الصعيد العالمي، ودعم الاقتصادات الأكثر استدامة وإنصافا.

وندعو إلى تحسين فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات، وخاصة بالنسبة للشباب، لتسهيل نمو مجتمعات صحية بكل ما تعنيه الكلمة: من حيث المشاركة المدنية، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي.

وندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعلان يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام بوصفه اليوم العالمي لأسلوب حياة يتسم بانخفاض انبعاثات الكربون، ليكون يوما للتأمل في العيش بطريقة أكثر بساطة وبصورة مستدامة من خلال إدراك وجود علاقة بين الغذاء والطاقة والماء، ونهيب بالأمين العام ليدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية، والوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية، والمدن، والمجتمع المدني، والأفراد المهتمين، والمتطوعين للاحتفال بهذا اليوم بإقامة أنشطة مناسبة منخفضة الكربون في جميع أنحاء العالم.

ونـدعو الحكومـات إلى العمـل في شـراكة مـع المجتمـع المـدني والقطـاع الخـاص والمؤسسات الدولية للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في هذا الإعلان قبل انعقاد مؤتمر ريو+٢٠ وبعده.

الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

ويساورنا القلق لأن النموذج الاقتصادي الحالي، الذي يعزز الاستهلاك وأنماط الإنتاج غير المستدامين، يُسهِّل إقامة نظام تجاري غير منصف على الإطلاق، ويفشل في القضاء على الفقر، ويساعد على استغلال الموارد الطبيعية إلى حافة الانقراض والنضوب الكلي، وسبب أزمات متعددة على الأرض، ويلزم استبداله باقتصادات مستدامة على الصُعُد المجتمعية، والمحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية.

ونعرب عن القلق أيضا من أن نموذج التنمية الاقتصادية السائد، المبني على سياسات مثل الخصخصة، والتنمية القائمة على الصادرات، والتكيف الهيكلي، والتحرر من القوانين والنظم، والاستعاضة عن الطبيعة بالتكنولوجيا، ويُحركه الهدف المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي، يعاني من سلسلة من أوجه الفشل السوقية والمؤسسية التي تجعله غير كفء، وغير مستدام، وغير منصف، كما تجعله وسيلة غير صحيحة لدفع عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى الأمام.

ونسلم بالحاجة إلى ابتداع طريقة جديدة لقياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة بالمؤشرات الجنسانية وغيرها من المؤشرات التي تشتمل، على سبيل المثال لا الحصر، على المشاركة المدنية، وإدماجها مع المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة، بدلا من الاعتماد فقط على الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

ونـدعو الحكومـات والجهـات المعنيـة الأخـرى لأن تـستخدم البيانـات والإسـقاطات السكانية بشكل منهجي لأغراض التوقع والتخطيط لديناميات السكان ومعالجة التحديات المرتبطة بها بطريقة استباقية. واعترافا من الحكومات بحقوق الإنسان والحريات، يتعين عليها توسيع الخيارات والفرص الفردية عن طريق إتاحة الفرصة للجميع للحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة، وتمكين المرأة، والاستثمار في التعليم، ولا سيما بالنسبة للمحرومين من الأطفال والشباب والفتيات والشابات.

ونـدعو إلى التنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال القرن ٢١، والأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل ضمان حقوق الشباب في التعليم والعمل والصحة، مع التركيز على الصحة الجنسية

والإنجابية، بما في ذلك الوصول إلى وسائل منع الحمل، وحصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال فهم الروابط بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والسكانية.

وندعو الحكومات للبدء في مناقشة تعترف بالخيارات التي ينبغي علينا اتخاذها بشأن التجمعات البشرية أثناء دراستنا للطاقة الاستيعابية لكوكب الأرض والحاجة إلى التمكين من الاستخدام العادل والمنصف للموارد المتاحة، بالإضافة إلى ترك مساحة للحياة البرية وللمناطق القفر.

وندرك أن دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدم لأول مرة، وعلى أساس تجريبي، مؤشرات اجتماعية مثل التعليم، والمساواة بين الجنسين، ومتوسط العمر المتوقع، لقياس التنمية، كما ندرك أنه، عندما تقوم الحكومات بتنفيذ المبادرة العالمية للحد الأدنى للحماية الاجتماعية، فسيكون هناك تحسن كبير في رفاه الإنسان.

ونقر كذلك بأن أوجه الفشل السوقية والمؤسسية تأخذ شكل أسعار لا تعكس التكاليف البيئية والاجتماعية الحقيقية، وضعف الاستثمار في رأس المال الطبيعي والبشري والعقاري والاجتماعي، والإعانات الضارة والخاطئة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات حول تقنيات الإنتاج وآثارها، والافتقار إلى الإدارة الاقتصادية الديمقراطية، وازدياد البطالة، والمؤشرات غير المناسبة لقياس التقدم.

ونحن مقتنعون بأن الاقتصادات الخضراء في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يجب أن تكون نظما اقتصادية تعزز مشاركة المواطنين؛ وتشترط العدالة الاجتماعية، والإنصاف، والمساواة بين الجنسين، وحماية النظم البيئية، وتعزيز الاكتفاء الاقتصادي؛ وتتجه إلى الفكرة الأساسية المتمثلة في أن الاقتصادات الخضراء تعزز التنمية المستدامة والرخاء لجميع الأمم؛ وتكفل الرفاه لجميع البشر؛ وتحترم حقوق وثقافات ولغات وحكمة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ وتوفر الحماية والرعاية للحيوان وتحافظ على التنوع البيولوجي للأجيال القادمة، مع التأكيد في نفس الوقت على أن الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة.

إننا نعترف بأن عملية الانتقال العادل إلى الاقتصادات الخضراء ضمن المجتمعات المستدامة يتم في سياق التنمية المستدامة، والقضاء على التطرف في الغنى والفقر، وتحقيق العدالة المناخية، والاستثمار العادل في تعليم الناس وصحتهم، وتوفير العمل اللائق وسبل العيش الصحيحة لهم.

ونعترف أيضا بأن الاقتصادات الخضراء ضمن المجتمعات المستدامة ينبغي أن تضمن المساواة وتطبيق مبادئ الديمقراطية بين الجنسين، وتحسين رفاه الإنسان، والحد من المخاطر البيئية، وضمان أن يتم توزيع الوظائف والمنافع الاجتماعية بشكل منصف بين جميع الناس.

وإذ نرى أن الاقتصادات المستدامة ينبغي أن تستند إلى بعد النظر في صنع السياسات، فنحتاج إلى اتباع مسارات نحو الاقتصادات الخضراء، والتنمية المنخفضة الكربون، وسياسات نقدية جديدة، ذات أهداف وجداول زمنية واضحة وملزمة.

لهذه الأسباب، فإننا ندعو الحكومات إلى ما يلي:

- ضمان استخراج المواد بطريقة مستدامة فقط، وعلى أساس الكفاية، وأن يتم استخدام هذه الموارد بكفاءة
- ضمان إعادة استخدام النفايات كمادة خام لمنتجات جديدة لتحقيق أقصى قدر من دورة الحياة، واتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق تقديم الحوافز المناسبة لأعمال البحث والتطوير
- التخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري، ووضع حوافز ضريبية مراعية للبيئة والمجتمع، وتفعيل مصادر تمويل مبتكرة واسعة النطاق، مثل ضريبة المعاملات المالية المقترحة
- تسهيل الانتقال إلى الزراعة القائمة على النظم الإيكولوجية، والسهلة التكيف، والعادلة، والشاملة للجميع تماما، وذات الطابع الإنساني، وإنشاء آلية تشاركية تشرف على عملية الانتقال. ويحتاج الملايين من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم، ولا سيما النساء، إلى التمكين من الناحية السياسية وإتاحة الفرص لهم للوصول إلى الموارد المناسبة، وإلى الأسواق العادلة
- تنفيذ عملية الانتقال إلى اقتصادات مستدامة في أسرع وقت ممكن باتباع مستوى غير مسبوق من التعاون والتماسك في مجال السياسات على مستويات المحليات والولايات والمستويين الوطني والدولي، بغرض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك عن طريق تبادل التقنيات الخضراء والخبرة الفنية، وإعادة هيكلة السياسات التنظيمية والضرائبية، وسياسات الإنفاق، وإنشاء رقابة ديمقراطية على عملية صنع القرار في مجال السياسات الاقتصادية
- إيجاد وظائف خضراء و ''تخضير'' الوظائف الحالية مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء والفئات المحرومة

- استبدال أو دعم الناتج المحلي الإجمالي وغيره من المقاييس الاقتصادية التقليدية بمؤشرات أوسع نطاقا.

- إنشاء معايير لسياسة الشراء المستدامة، بما في ذلك المعايير التي تشجع استخدام المنتجات المعاد تدويرها والطاقة المتجددة

- تعزيز الاقتصادات المحلية وتجنب تدمير الغابات وتدمير التنوع البيولوجي من خلال توفير الدعم للنظم المستقلة لإصدار الشهادات التي تقوم على مبادئ راسخة، ويتم تطبيقها من خلال عمليات تشاركية شفافة ومتوازنة، مما يضمن حقوق ومصالح السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، مع عمليات الرصد والإبلاغ والتحقق المستقلة التي تتم على أرض الواقع. وينبغي للحكومات والقطاع الخاص، في جميع أنحاء العالم، التعهد بتقديم الدعم المنهجي الملموس، والتعزيز، لنظم إصدار الشهادات الحرجية هذه التي يديرها أصحاب مصلحة متعددين، مع التركيز بوجه خاص على الغابات الاستوائية المطيرة

- تعزيز الدعم المتبادل بين التجارة والتنمية المستدامة ومنتجات التجارة العادلة الصديقة للبيئة

- تنظيم الاقتصاد لوضع حد للمضاربة على المواد الغذائية والمشاعات العالمية

- تعزيز الاقتصادات المحلية البديلة، مثل المصارف التي تستخدم وحدات الوقت كعملة، والنظم النقدية التكميلية، وإعادة النظر في النظام النقدي بحيث يصبح قائماً على معيار الكربون

الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

ندعو إلى وضع آلية تنسيق عالمية للتنمية المستدامة ومؤسسات موازية لها على المستوى الوطني، تملك سلطة العمل لتحقيق اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمؤسسات بريتون وودز ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بغرض دفع مبادئ التنمية المستدامة وسبلها وسياساتها إلى الأمام. ويجب أن تتضمن هذه الآلية منتديات تفاعلية تجمع أطراف مؤثرة متعددة، وأن تعقد اجتماعات منتظمة لرؤساء الدول والحكومات من أجل تقييم التطورات وتوفير القيادة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقيادة العملية الإدارية التي تكفل استدامة الإنتاج والاستهلاك على الصعيد العالمي والإشراف عليها، والمساعدة في كفالة اتساق وترابط أهداف سياسات جميع المنظمات الدولية الكبرى.

وندعو أيضا إلى تشكيل لجان فرعية معنية باستدامة الاستهلاك والإنتاج أو إصلاحها، وتشغيلها في إطار المجالس الوطنية للتنمية المستدامة، ومنحها ولاية إسداء المشورة إلى جميع الوكالات الوطنية المعنية باستدامة الاستهلاك والإنتاج، وإلى الممثلين الوطنيين لدى الآليات الحكومية الدولية المعنية باستدامة الاستهلاك والإنتاج. وينبغي إنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة وتوفير موارد كافية لها كي تدفع عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتضع خرائط طريق وطنية لاقتصاد أخضر مستدام لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٧.

وندعو كذلك إلى تعزيز القوانين البيئية الوطنية والدولية، وتأسيس محكمة دولية خاصة بالبيئة، وتعزيز قدرات النظم القضائية المحلية كي تعالج المنازعات البيئية.

وندعو إلى إنشاء مكاتب أمناء مظالم للأجيال القادمة، على الصعد العالمية والوطنية والمحلية، كي تتولى الدعوة إلى التنمية المستدامة، في هيئتها التي صورتها وحددتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بروتلاند)، من أجل تعزيز رفاهية الأجيال الحاضرة والقادمة وتحسين إمكانية استيفائها لاحتياجاتها، ولتؤدي دور مراجع الحسابات في داخل الأجهزة الحكومية وتنظر في شكاوى المواطنين.

وندعو أيضا إلى تشكيل لجنة تفاوض حكومية دولية لتقوم بوضع اتفاقية إطارية بشأن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، من أجل كفالة مساءلة جميع الشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية على نطاق العالم عن استثماراتها، مع مراعاة المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٢٦٠٠٠ بشأن مسؤولية الشركات.

ونؤيد اعتماد آلية أو وكالة حكومية دولية لتقييم الآثار البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، تماشيا مع مبدأ الوقاية. وندعو إلى الحظر التام للتكنولوجيات التي تعرض العالم لمخاطر شديدة.

وندعو إلى تشكيل لجنة تفاوض حكومية دولية لتقوم بوضع اتفاقية إطارية بشأن تقييم آثار الاستدامة على الصعيد الدولي، يتعين بموجبها تقييم آثار استدامة مشاريع وخطط وبرامج وسياسات وصكوك تشريعية معينة.

وندعو الأطراف المشاركة في مؤتمر ريو+٢٠ إلى بدء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية دولية فيما يتعلق بالمبدأ ١٠ من إعلان ريو، الذي يعالج مسائل الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة البيئية.

وندعو أيضا الأطراف المشاركة في مؤتمر ريو+٢٠ إلى تشجيع وضع اتفاقيات إقليمية بشأن المبدأ ١٠، ودعوة الدول ذات الاهتمام للانضمام إلى اتفاقية آرهوس، وتكليف

برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد برنامج قوي لتنفيذ مبادئ بالي التوجيهية لعام ٢٠١٠ بشأن المبدأ ١٠.

وننادي بتعزيز المؤسسات القائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والارتقاء بالبرنامج إلى مركز هيئة رفيعة المستوى بمنظومة الأمم المتحدة.

وندعو أيضا إلى توسيع نطاق التصديق على جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتنفيذها بشكل فعال.

وندعو الحكومات الوطنية إلى التصديق على الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمجاري المائية، لعام ١٩٩٧، وتنفيذها بشكل فعال، وهي المعاهدة البيئية العالمية الوحيدة التي لم يبدأ نفاذها بعد.

وندعو الأمم المتحدة إلى إدماج التنمية المستدامة في عملية ”توحيد الأداء“.

وندعو الحكومات إلى كفالة تنفيذ مبدأ الموافقة الحرة المسبقة عن علم فيما يختص بالقرارات المتعلقة بالتنمية وبغيرها من المسائل الأخرى، مثل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية، التي تؤثر على الشعوب والطوائف الأصلية والمجتمعات القبلية والمحلية.

وندعو الشركات إلى حفز الشباب على جعل مبادرات التنمية المستدامة جزءا رئيسيا من عملهم، مع أخذ المجتمعات المحلية في الاعتبار.

وندعو جميع الأطراف المؤثرة إلى الترحيب بالطرائق الجديدة للتطوع، من خلال إشراك الناس عبر الإنترنت وغيرها من التكنولوجيات الجديدة الأخرى.

ونوصي بوضع استراتيجيات للتعاون بين المجتمعات المحلية والقطاع الخاص، من خلال برامج للمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات من قبيل تطوع الموظفين، وتعزيز فرص العمل التطوعي القائمة بغرض المساهمة في تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة في جميع أرجاء العالم.

ونوصي أيضا بدمج التطوع ومشاركة المواطنين والمتطوعين في جميع الخطط والأولويات العالمية والوطنية والمحلية للسلام والتنمية المستدامة ورفاه الإنسان، بغرض الالتزام بتهيئة بيئة مواتية تزدهر فيها مشاركة المواطنين والعمل التطوعي.

ونوصي كذلك بتشجيع وضع استراتيجيات لتطوع الشباب، من أجل إشراكهم بوصفهم عناصر للتنمية المستدامة والسلام.

ونوصي بتوثيق وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بدور المتطوعين في جهود السلام والتنمية المستدامة ورفاه الإنسان، ولا سيما على مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك الجهود المبذولة في جميع مراحل إدارة الكوارث ومنعها وتخفيف آثارها والتأهب والتصدي لها، وفي مرحلة الانتعاش.

ونوصي أيضا بإنشاء أكاديمية أوليمبية للمتطوعين، وأن يتولى تيسير ذلك المديرون السابقون لبرامج المتطوعين الأوليمبية في المدن المضيفة للألعاب الأوليمبية، في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية وأعضاء اللجنة الأوليمبية الدولية، وبأن يُعترف رسميا بأن العمل التطوعي هو الدعامة الرابعة للحركة الأوليمبية، إلى جانب الرياضة والثقافة والبيئة.

ونهيب:

- بالحكومات أن تعترف بقدرة العمل التطوعي وقيمته الاقتصادية والاجتماعية في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والرفاه، وأن تهيئ بيئة مواتية لاستدامة العمل التطوعي وتوفر لها الموارد والدعم لبنيتها التحتية، وأن تقر كذلك بقيم المشاركة المدنية.

- بالقطاع الخاص أن يشارك بنشاط في تنظيم العمل التطوعي للموظفين، وأن يقيم شراكات لتعزيز قدرات المتطوعين المشاركين في منظمات تعمل على تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة.

- بوسائط الإعلام أن تبرز للناس قيمة العمل التطوعي، وتنضم إلى جهود تعزيز قيام بيئة مواتية للمشاركة المجتمعية والعمل التطوعي المجتمعي، بوصفها من الأطراف المؤثرة.

- بالمجتمع المدني أن يدمج العمل التطوعي واستراتيجيات المشاركة المدنية في برامج السلام المستدام والتنمية المستدامة.

- بمؤسسات التعليم والأوساط الأكاديمية أن تدمج العمل التطوعي وفهم المجتمع المدني في المناهج والأنشطة المماثلة، من أجل تعميق وتوسيع نطاق فهم الخدمة المدنية والعمل التطوعي.

- بأوساط الباحثين أن تجري مزيدا من الأبحاث والدراسات عن قيمة العمل التطوعي وأثره في التنمية، ودور التطوع في منع الأزمات والتصدي لها، دون أن تقتصر الأبحاث والدراسات على ذلك، وأن تضع مؤشرات جديدة للتقدم تشمل مشاركة المواطنين والعمل التطوعي ورفاه الإنسان.

- بالطوائف الدينية أن تؤكد أهمية التطوع لتحقيق السلام والتنمية، وكاستجابة مناسبة للدعوة إلى المشاركة الروحية في تحقيق رفاه الإنسان.

- بالمنظمات التي يشارك فيها متطوعون أن تكفل فعالية العمل التطوعي والمساءلة عنه، من خلال الإدارة السليمة، وبناء قدرات إدارة شؤون المتطوعين، ورصد العمل التطوعي وتقييم تأثيره.

- بجميع الأطراف المؤثرة أن تدعو إلى قيام تحالف عالمي للمتطوعين، من أجل إتاحة منبر للترويج وتبادل المعارف وتنمية والقدرات والعمل الجماعي لخدمة التطوع.

- بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والأطراف المؤثرة الأخرى، أن تضاعف الجهود في سبيل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٦ وما تلاه من قرارات بشأن تدابير دعم العمل التطوعي، ونتطلع إلى أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات أخرى فيما يتعلق بالاحتفال بالسنة الدولية العاشرة للمتطوعين، وأن تواصل الدعوة إلى الاعتراف بالعمل التطوعي على الصعيد العالمي، وتوفير الدعم له وتعزيزه من أجل تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة.

وندعو الحكومات والأطراف المؤثرة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل تجاه التنمية المستدامة ورفاه الإنسان، عن طريق سياسة تراعي الفوارق بين الجنسين وتتمحور حول المجتمعات المحلية، وتستفيد من دور المتطوعين الهام ومن مساهمتهم وقيمة عملهم الملموسة في معالجة المسائل المتعلقة بحقيقة التنمية المستدامة، وكفالة توافر أسباب الرزق، ونزاهة التجارة، والأمن الغذائي، ومسائل الطاقة والحراجة والمياه والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والكوارث، وغير ذلك من المسائل الأخرى.

وندعو الأطراف الفاعلة في حركة الربيع العربي إلى الإسراع بتأسيس منظمات غير حكومية خاصة بها وتقديم طلبات بشأن ارتباطها بإدارة شؤون الإعلام، من أجل إقامة اتصال مع الأمم المتحدة، ونشر المعلومات عن الأمم المتحدة وسط ناخبيها والمنظمات غير الحكومية الأخرى، والتعويض بذلك وبأسرع ما يمكن عن السنوات المهدرة تحت الأنظمة الدكتاتورية وفي ظل الحرمان من حرية التعبير.

وندعو المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنطقة العربية إلى أن تطلب من حكوماتها توجيه الدعوة إلى إدارة شؤون الإعلام، من أجل استضافة مؤتمرها السنوي الخامس والستين للمنظمات غير الحكومية.

وندعو اللجنة التنفيذية للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة إلى اعتماد الموضوع التالي لأي مؤتمر يكرس للشرق الأوسط أو شمال أفريقيا أو المنطقة العربية، أو يستضاف هناك: ”التنوع: الطريق الأوحد إلى السلام المستدام والتنمية المستدامة“.

وندعو الحكومات إلى الاعتراف بأهمية منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز العمل التطوعي، والإقرار بأن تعزيز الحوار والتفاعل بين المجتمع المدني والأمم المتحدة يسهم في توسيع نطاق العمل التطوعي.

ونلاحظ مع الارتياح مساهمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية، والاحتفال بالسنة الدولية العاشرة للمتطوعين.

ونلاحظ مع الارتياح أيضا جهود جميع المشاركين في المؤتمر، الرامية إلى رفع مستوى الوعي بالعمل التطوعي من خلال التوعية الشاملة وتبادل المعلومات والتثقيف.

أساليب الحياة المستدامة

نحن على ثقة بأن استمرار حياة ونماء وازدهار كوكبنا الأرضي والجماعات البشرية التي تقطنه لن يتسنى سوى من خلال التحول إلى نظام اقتصادي مستدام وعادل وينصب اهتمامه على التخلص من الثراء الفاحش والفقر المدقع، من خلال العمل الذي يضطلع به المواطنون والمتطوعون الذين يستجيبون للنداء.

ونلاحظ أن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تغير المناخ وانتشار الفقر، وأن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا إذا أقدم المجتمع البشري، تحت توجيه وقيادة السياسات الحكومية، على انتهاج أساليب حياة مستدامة وذات طبيعة إنسانية، مع خفض انبعاثات الكربون والأخذ بأسباب رزق مستدامة.

ونلاحظ أيضا أن أساليب الحياة وأسباب المعيشة المستدامة يجب أن ترتكز إلى استدامة الاستهلاك والإنتاج في عالمنا الذي تتزايد عولمته، وإلى المساواة بين الجنسين والعدالة بين الأجيال وتكافؤ الأمم والثقافات واللغات.

ونقر بأن الاستهلاك المستدام على وجه الخصوص، يحتاج إلى أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة تخفيف الآثار البيئية للقرارات المتعلقة بالمشتريات، وتعظيم الآثار الاجتماعية لمشترياتنا.

ونؤكد مجددا أن الأفراد والأسر والمجتمعات أطراف فاعلة رئيسية في تحقيق استدامة الاستهلاك والإنتاج، وينبغي تمكينها ومنحها القدرة من خلال التثقيف بشأن مهارات الحياة اليومية، فيما يتعلق بتحمل مسؤولية تحقيق أسلوب حياة مستدام في جميع أرجاء العالم.

المشاركة المدنية في حوكمة التنمية المستدامة

ونلاحظ أن ترشيد إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بالاعتماد على مؤسسات المشاركة المجتمعية وهياكل الحوكمة والتعليم من أجل التنمية المستدامة، يمكن أن يوفر فهما أفضل لحل المسائل المعقدة المتعلقة بالاستدامة.

ونشجب الشح المتزايد في الموارد المتاحة لمنظمات المجتمع المدني، والأعمال القمعية التي تتعرض لها الحركات الاجتماعية والتجريم المتزايد للحركات المعنية بالبيئة وبالشعوب الأصلية في عدد كبير من البلدان من جانب الحكومات والشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات.

ونؤكد على أن المشاركة المدنية، بما في ذلك العمل التطوعي، لا تزال شريكا مهما في مجموعة واسعة من الأنشطة المتعلقة بالسلام والتنمية المستدامة، لتحقيق هدف أشمل هو القضاء على الفقر وتحسين وضع الإنسان، إلى جانب عدد من القضايا الأخرى.

ونقر بمساهمات المجتمع المدني، وحركات المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والقائمين بالأعمال الاجتماعية، وتحالفات المتطوعين واتحاداتهم، التي تقف على استعداد لتقاسم المسؤولية مع الحكومات المحلية والوطنية في مجتمعاتها المحلية.

ونلاحظ التهديدات لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. ومن المهم للغاية أن تُحترم المبادئ الواردة في إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان في القانون وفي الواقع العملي.

ونؤكد من جديد على أن المشاركة الأصيلة للشباب والنساء والمجتمع المدني على نطاق أوسع في عمليات صنع القرار والشراكات، على نحو ما أكده الفرع الثالث من جدول أعمال القرن ٢١، حاسمة لنجاح مبادرات التنمية المستدامة.

مسائل أخرى سينظر فيها مؤتمر ريو+٢٠

التعليم والتعلم لأغراض التنمية المستدامة

نقر بضرورة التأكيد من جديد على عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ونعرب عن اقتناعنا بأن التحول إلى مجتمع مستدام يعتمد بعمق على النظام التعليمي.

ونؤكد أن التعليم ينبغي أن يعالج الأبعاد المادية والاجتماعية والروحية للتنمية البشرية، وأن التعليم بكل ما يعنيه ذلك يجب أن يوفر الحيز اللازم للتعليم المستدام المبني على القيم.

وندعو إلى احترام اللغات العرقية في النظام التعليمي وإدراجها فيه، حيث تتضمن كلٌ تلك اللغات التعقيد الذي تتسم به بيئتها، ومراعاة إمكانية اعتماد لغة دولية محايدة تجمع بين سهولة التعليم والوضوح والحيادية، ويمكن بالتالي أن تعتبر مستدامة بطبيعتها.

ونهيب بالمؤسسات التعليمية أن تزيد مشاركتها في عملية التحول لبناء مجتمع مستدام، من أجل تعزيز بناء قدرات المجتمعات المحلية التي توجد فيها تلك المؤسسات، وتهيئة بيئة يمكن أن يتم فيها التعليم بصورة مرضية ومستمرة، وزيادة الاحترام الوطني للتعليم في التراث الطبيعي والثقافي والعالمي، ومن ثم دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعلم مدى الحياة.

وندرك أنه ينبغي استخدام الموسيقى، باعتبارها موردا طبيعيا من المشاعات العالمية، في التعليم لربط الأجيال والمجتمعات المحلية العالمية، ولإعطاء صوت لجميع الأشخاص وتمكينهم من المشاركة في القضايا ذات الاهتمام العالمي وفي إيجاد حلول للتحديات العالمية.

وندرك أن النجاح في التعليم والتعلم بكافة أشكاله يعتمد على الدعم الكامل المقدم من الحكومات على جميع المستويات، ومن القطاع الخاص، وواضعي السياسات، والمجتمع المدني.

ونقترح بناء مدارس مختبرية في سياق التنمية في مرحلة ما بعد النزاع، تتولى تعليم المهارات باستخدام مجموعة من الأدوات تشمل الرياضة لإعداد مواطن يتمتع بعقل كلي.

الأهداف الإنمائية المستدامة

لتحقيق أهداف ريو+٢٠ بطريقة طموحة تتقيد بإطار زمني وتخضع للمساءلة، نهيب بالحكومات أن تقوم، وفقا لحقوق الإنسان ومبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة التي تضطلع بها وقدرات كل منها على حدة، باعتماد المشروع التالي للأهداف الإنمائية المستدامة إلى جانب الأهداف الفرعية والأسباب والتوضيحات المتصلة بكل هدف.

والأهداف الواردة أدناه أهداف مرجوة. وفي حين يرتكز بعضها على الالتزامات التي أعلنتها بالفعل حكومات وأطراف معنية أخرى، فإن بعضها الآخر مقترح على أساس التفكير المتقدم بين منظمات المجتمع المدني.

أحد أهداف التنمية المستدامة: الاستهلاك والإنتاج المستدامان

بحلول عام ٢٠٢٠، وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي التي اعتمدت في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، يُحَدّ من بصمة

البشر البيئية بحيث تظل ضمن حدود قدرة كوكب الأرض البيولوجية على التحمل. ووفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في الوقت نفسه، ندعو جميع البلدان والجماعات السكانية المفرطة في الاستهلاك المهدر للموارد إلى الحد من التأثيرات المترتبة على ممارساتها ومساعدة البلدان والشعوب الفقيرة على زيادة استهلاكها من السلع والخدمات الحيوية حتى تتمتع هي أيضا بقدر معقول من ارتفاع المستوى المعيشي يتيح لها بشكل منصف الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية وفرص العمل اللائق والتعليم.

وينبغي بحلول ٢٠٢٠ أن تقوم الحكومات بتشجيع عمليات الإنتاج التي تعكس أفضل التكنولوجيات المتاحة لتحقيق كفاءة البيئة، وإعادة التدوير، وإعادة التصنيع، وإعادة استخدام النفايات، ومتانة المنتجات وطول عمرها. وينبغي تحديد الممارسات المهدرة للموارد، مثل التقادم المقرر، ووقفها. وتوضع معايير وحوافز للمشتريات العامة تكافئ الشركات الكبرى على قيامها بإطلاع غيرها على أفضل الممارسات الخضراء ونشرها على النطاق العالمي. وتقوم الحكومات بحلول ٢٠٢٠ بشراء أغلب السلع والخدمات من مصادر حاصلة على شهادات من أطراف ثالثة محايدة تفيد استدامة تلك السلع والخدمات.

ويرتبط هذا الهدف بإعداد وتنفيذ خرائط طريق تتعلق بالاستدامة أو الاقتصاد الأخضر، تراعي مبادئ الاستدامة المتفق عليها عموما وتعمل على تطبيقها، وتعتمد أهدافا إنمائية مستدامة في مجالات بالغة الأهمية، وتنفذ إصلاحات في مجال الحوكمة من أجل تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتحسين الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تحدد الحكومات مجموعة أهداف للألفية تتعلق بالاستهلاك للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ من أجل إقرار الحق المشترك للأجيال والدول في الحصول على فرص متساوية للاستهلاك وضمان جودة حياة جميع الأشخاص ورفاههم بحلول عام ٢٠٢٠، مع القضاء على الفقر بجميع أنواعه ومستوياته، واحترام رفاه الحيوان واستيعاب الاقتصادات المستدامة القائمة على عنصر الاكتفاء.

أحد أهداف التنمية المستدامة: سبل العيش المستدامة والشباب والتعليم

تلتزم البلدان بحلول ٢٠١٥ بمبدأ سبل العيش المستدامة باعتبارها حقا لجميع الأشخاص وتقوم بتنفيذ سياسات نقدية وسياسات مالية عامة وسياسات لغوية لتشجيع العمل الكامل واللائق. وتُدمج بحلول عام ٢٠٢٠ الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي في البرامج القائمة للتنمية الريفية والمبادرات الرامية إلى الحفاظ على سبل العيش المستدامة لدى مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على رأس المال الطبيعي للبقاء على قيد الحياة.

وبحلول ٢٠١٥، تدمج الحكومات في أطر التنمية، على سبيل الأولوية، الاستثمارات في تعليم الشباب وصحتهم وعمالتهم، حيث يمثل الشباب نسبة كبيرة من سكان البلدان النامية ويواجهون مستويات غير متناسبة من الفقر والبطالة والتمييز بين الجنسين واعتلال الصحة. وينبغي أن تدعم الحكومات السياسات الشاملة ومشاركة الشباب والبرامج المتعددة القطاعات التي تمكِّن الأجيال الحالية والمستقبلية من القيام بصورة كاملة وبحرية بممارسة حقوق الإنسان، وتحقيق تطلعاتها، ومن أن يكون أفرادها مواطنين منتجين.

وتقوم الحكومات الوطنية بحلول ٢٠٣٠ بإعادة توجيه جميع الأهداف الوطنية العامة والفرعية نحو تحقيق مجتمعات مستدامة وتقوم بدمج التنمية المستدامة في جميع السياسات والمناهج التعليمية الوطنية.

وتقوم الحكومات بحلول ٢٠٢٠، وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، بضمان وعي الأشخاص بقيم التنوع البيولوجي والخطوة التي يمكن أن يتخذوها للحفاظ عليه واستخدامه بصورة مستدامة.

أحد أهداف التنمية المستدامة: استدامة المناخ

ينبغي أن تكون الحكومات قد وصلت بحلول ٢٠٥٠ إلى مسارات واضحة نحو تحقيق استدامة المناخ التي تنظم ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون ١,٥ درجة. وينبغي خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لتصل إلى نسبة ٢٥ في المائة السائدة في مستويات ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى ٤٠ في المائة بحلول ٢٠٣٠، و ٦٠ في المائة بحلول ٢٠٤٠، و ٨٠ في المائة بحلول ٢٠٥٠. وينبغي أن تكون هناك ضرائب وتعريفات مفروضة على الكربون لتوفير حوافز لعمليات التنمية والصناعات التحويلية التي تنخفض فيها نسبة الكربون ولتمويل المشاريع المعنية بخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وغيرها من الآليات الموازِنة، وحلول البنية التحتية غير الضارة بالبيئة من أجل مساعدة المجتمعات المحلية الضعيفة على التأقلم مع تغير المناخ.

ويتعين على البلدان المتقدمة النمو، باعتبارها السبب الرئيسي في تغير المناخ، وفي إطار توليها مسؤوليتها التاريخية، أن تعترف بديونها المناخية بكل أبعادها وأن تسددها كأساس لإيجاد حل عادل وفعال وعلمي لتغير المناخ. ويتعين أن يشتمل الهدف الوارد أعلاه على تقاسم الجزء المتبقي من الفضاء الجوي بصورة متساوية، مع مراعاة الاستخدام والاستهلاك السابقين، وأهداف خفض الانبعاث المتوسطة والطويلة الأجل وفقا لما يتطلبه العلم.

أحد أهداف التنمية المستدامة: الطاقة النظيفة

تكون المصادر المتجددة بحلول ٢٠٣٠ هي المصدر الذي يستمد منه ٥٠ في المائة على الأقل من إمدادات الطاقة العالمية. وينخفض بحلول ٢٠٢٠ الطلب على الطاقة من خلال كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ عليها بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل. ويتم بحلول ٢٠٣٠ القضاء على الافتقار إلى الطاقة عن طريقة إتاحة خدمات الطاقة الحديثة للجميع من الموارد المتجددة.

أحد أهداف التنمية المستدامة: التنوع البيولوجي

تُحث الحكومات على الوفاء بالتزاماتها تجاه تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، لا سيما الالتزامات المتصلة ببناء اقتصاد أخضر، مثل الهدف ٢، الذي ينص على أن يتم بحلول عام ٢٠٢٠ كحد أقصى دمج قيم التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات وعمليات التخطيط المعنية بالتنمية والحد من الفقر على الصعيدين الوطني والمحلي، وأن يجري دمجها في نظم المحاسبة الوطنية، وفي نظم الإبلاغ الوطنية عند الاقتضاء؛ والهدف ٣ الذي ينص في جملة أمور على القضاء بحلول ٢٠٢٠ كحد أقصى على الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الدعم، وإلغائها تدريجيا أو إصلاحها من أجل الحد من تأثيراتها السلبية أو تجنبها. ونحث الحكومات على دعم الاستثمارات في البنية التحتية الطبيعية واستعادة النظم الإيكولوجية وتيسير تطور الأسواق التي تولي قيمة كبيرة للخدمات التنظيمية التي تقدمها النظم الإيكولوجية.

أحد أهداف التنمية المستدامة: المياه

تتحقق للحكومات بحلول ٢٠٣٠ القدرة على أن تتيح للجميع المياه بكمية وجودة مقبولتين للصحة وسبل العيش، والنظم الإيكولوجية والإنتاج، والصرف الصحي الكافي، مع قدر مقبول من المخاطر المتعلقة بالمياه بالنسبة للأشخاص والبيئات والاقتصادات. ويتجاوز هذا الهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويتعين الإقرار بأن الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان وأنه تقع على جميع الدول مسؤولية احترام ذلك الحق. ويتعين كهدف مرحلي القيام بحلول ٢٠١٥، وفق ما اتفق عليه في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، بخفض نسبة سكان العالم غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو تحمل تكلفتها، وغير القادرين على الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، إلى النصف.

وتلتزم الحكومات المحلية والوطنية وحكومات البلديات وجميع الأطراف المعنية بحلول ٢٠٢٠ بتحقيق الأهداف الفورية التالية:

- تحقيق زيادة نسبتها ٢٠ في المائة في مجموع كفاءة سلسلة الإمدادات الغذائية – خفض الخسائر والنفايات من بداية السلسلة إلى نهايتها
- تحقيق زيادة نسبتها ٢٠ في المائة في كفاءة استعمال المياه في الزراعة – زيادة التغذية والمحاصيل لكل نقطة مياه
- تحقيق زيادة نسبتها ٢٠ في المائة في كفاءة استعمال المياه في إنتاج الطاقة – زيادة الطاقة مقيسة بالكيلواط/ساعة لكل نقطة مياه
- تحقيق زيادة نسبتها ٢٠ في المائة في كمية المياه المعاد استعمالها
- تحقيق خفض نسبته ٢٠ في المائة في تلوث المياه.

أحد أهداف التنمية المستدامة: صحة البحار والمحيطات (الاقتصاد الأزرق)

تمشيا مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، تقوم الحكومات بحلول ٢٠٢٠ بتحديد نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية. ويتم بحلول ٢٠٣٠ استعادة المناطق الميتة من المحيطات بخفض تدفق النيتروجين من اليابسة بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر. ويتم بحلول ٢٠٢٠ تحديد محميات بحرية في ٢٥ في المائة على الأقل من كل منطقة اقتصادية خالصة وأعالي البحار في شبكات تمثل الأرصدة البحرية المعرضة للمخاطر التي تملك مقومات البقاء، ويمكنها استعادة الحد الأدنى، وحماية التنوع البيولوجي البحري، وتعظيم المنافع للعاملين بالصيد التجاري أو صيد الكفاف في المياه المحيطة. ويتم بحلول ٢٠١٥ القضاء على أساليب صيد الأسماك باستخدام شبكات الصيد التي تجر على قاع البحر، وباستخدام المتفجرات، وبالصعق الكهربائي، وبالسموم، وغير ذلك من الممارسات غير المستدامة. ويتم بحلول ٢٠٣٠ قلب مسار تراجع الرصيد السمكي وتحقيق استدامته، واستحداث أرصدة سمكية متنوعة ووفيرة، تدعمها الموائل الصحية، لتلبية احتياجات جميع المستخدمين، و يتم بحلول ٢٠١٥ حظر إزالة زعانف سمك القرش.

ونقدم أيضا التوصيات السياساتية التالية: (أ) الحد من تلوث المحيطات بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك حظر المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد أو فرض ضرائب عليها، ودعم استخدام المواد البلاستيكية المعاد تدويرها في منتجات جديدة، وتحميل شركات التصنيع المسؤولية عن الموارد البلاستيكية طوال دورة حياتها الكاملة؛ (ب) إنشاء شبكة رصد دولية لتحمض المحيطات حتى يتسنى تحديد المناطق والصناعات المعرضة للخطر وتوفير نظام

إنذار مبكر للصناعات المتضررة بالفعل؛ (ج) تعيين أعالي البحار للمحيط المتجمد الشمالي الأوسط باعتبارها منطقة للتعاون العلمي الدولي، تعلق فيها الأنشطة الاستخراجية والملوثة للبيئة إلى أن نفهم المنطقة والآثار المحتملة لتلك الأنشطة بشكل أفضل؛ (د) تحديد جدول زمني على وجه الاستعجال لعقد مؤتمر حكومي دولي للتصدي للتهديدات المتضاعفة لمناطق المحيطات التي تتجاوز الولاية القضائية لفرادى البلدان.

أحد أهداف التنمية المستدامة: صحة الغابات

تتم بحلول ٢٠٢٠ حماية جميع الأجزاء المتبقية من الغابات السليمة من التحول أو التدهور، بما يتمشى مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، مع توفير آلية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية، بموارد جيدة وحوكمة تقوم على الإنصاف، وتحترم حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومعارفها، مع توفير ضمانات وقائية أخرى للبيئة والحوكمة، من أجل مكافأة البلدان النامية على قيامها بحماية غاباتها وإدارتها بصورة مستدامة، ليس فقط لأغراض حجز الكربون وتخزينه، وإنما لما تقدمه من خدمات إيكولوجية أوسع. ويتم بحلول عام ٢٠٢٠ أيضا اعتماد سياسة منع الخسائر الصافية في أراضي الغابات، على الصعيدين العالمي والوطني. وبحلول ذلك الوقت، تتم استعاضة جميع مناطق الغابات التي أُزيلت حديثا بغابات سليمة إيكولوجيا في مناطق قريبة. ويتم بحلول ٢٠٢٠ استعادة أكثر من ١٥٠ مليون هكتار من أصقاع الغابات الطبيعية التي أُزيلت أو تدهورت، مع استحداث ملايين الوظائف الجديدة وتعزيز سبل العيش وتحسين الأمن والتأقلم مع التغير المناخي.

وينبغي أن تقوم بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات الشركات الكبيرة وسلاسل إمدادها الملتزمة بتجنب شراء منتجات تتسبب في زوال الغابات، مثل الصويا أو الماشية من الأراضي التي أزيلت غاباتها في منطقة الأمازون البرازيلية، أو زيت النخيل من الأراضي الزراعية التي أزيلت غاباتها في إندونيسيا، أو الأخشاب والمنتجات الخشبية غير المشروعة في مختلف بلدان العالم.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تضطلع الجهات المعنية في كل مكان بجهود واسعة النطاق لإعادة زراعة الغابات بطريقة تراعى فيها الأبعاد البيئية والمجتمعية، و/أو المشاركة في تلك الجهود.

ويتعين على المجتمعات التي تعتمد على الغابات لتحقيق حد الكفاية لديها أن تتوخى العناية في دراسة التدابير المقترحة في إطار آلية التنمية النظيفة، حيث نرى أن التدابير تشجع بالفعل قدرا كبيرا من الاستيلاء على الأراضي وتدمير سبل معيشتها.

وندعو الحكومات في مؤتمر ريو+٢٠ إلى التعهد بتوفير الدعم الملموس والمنتظم وتشجيع نظم منح الشهادات للغابات التي تديرها أطراف معنية متعددة في جميع مناطق العالم، مع التأكيد بوجه خاص على الغابات المدارية المطيرة.

أحد أهداف التنمية المستدامة: الزراعة المستدامة

يتحول الإنتاج الزراعي العالمي بحلول ٢٠٣٠ من إنتاج صناعي إلى إنتاج مستدام. وتستبدل بدرجة كبيرة المدخلات الكيميائية ومبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات ببدائل عضوية وبيولوجية. وتوفر الحماية للمناطق الطبيعية المتفرقة وتستعاد باعتبارها مصادر للتلقيح ومكافحة الآفات وخصوبة التربة. ويأتي الغذاء الموجه للتصدير في مرتبة ثانوية بعد الغذاء الموجه للاستهلاك المحلي. ويتم تنويع سلالات المحاصيل المزروعة، وكذلك أساليب الإنتاج والمزج بين المنتجين الزراعيين. وتؤدي أفضل الممارسات الإدارية إلى خفض عوامل التعرية بنسبة ٩٠ في المائة وخفض تدفق النيتروجين بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر. وتُستخدَم المعرفة الإيكولوجية المحلية لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية والمحلية لتحديد المحاصيل والممارسات الزراعية القادرة على التكيف والتي توفر أكبر قدر ممكن من الحماية من التغير المناخي.

وينبغي أيضا أن يتضمن هذا الهدف أيضا نظم الغذاء المستدام والإنساني التي توفر الغذاء الصحي لتلبية الاحتياجات الراهنة من الغذاء مع الحفاظ في الوقت نفسه على النظم الإيكولوجية الصحية، وقدرة المزارعين على التكيف، وكفالة جودة صحة ورفاه الحيوانات التي يمكن أيضا أن توفر الغذاء للأجيال القادمة مع الحد من التأثير السلبي على البيئة من خلال نظم الزراعة الإيكولوجية الزراعية. ونعتبر أن حق المزارعين في الاحتفاظ بالبذور الخاصة بهم مسألة مهمة للزراعة.

وينبغي أن يؤدي وضع نظام غذاء مستدام وإنساني إلى تشجيع السيادة الغذائية للمجتمعات المحلية، وتمكين صغار منتجي الغذاء في مجال الحوكمة الغذائية والزراعية، وكذلك تشجيع الإنتاج المحلي والبنى التحتية للتوزيع مع إتاحة فرص متساوية للمزارعين والمزارعات، والدور المهم للشباب في هذا المجال، وإتاحة الأغذية المغذية، وإتاحة فرص الحصول عليها وبأسعار في متناول الجميع، مع توفير سبل العيش المستدامة في الوقت نفسه للمنتجين من خلال دفع أسعار عادلة مقابل منتجاتهم. ويتعين أن تستند نظم الغذاء المستدامة إلى السيادة الغذائية وحق صغار المزارعين والجماعات النسائية والمجتمعات المحلية في غرس بذورهم ومبادلتها وتقاسم معارفهم.

وينبغي توفير الدعم القوي والمتزايد للزراعة الضيقة النطاق، وإنتاج أغذية صحية من خلال البحث الموجه، والخدمات الإرشادية، والظروف التمكينية، والنظم الغذائية القائمة على الخضراوات قدر الإمكان، وكفالة حقوق الإرث والملكية للمرأة.

وينبغي الإقرار بالدور المهم والاحتياجات الخاصة للمرأة باعتبارها المنتج والمشتري الرئيسي للغذاء، إلى جانب تطبيق حقوق الملكية والإرث للمرأة، ودعم ذلك الدور بجميع الوسائل الممكنة.

أحد أهداف التنمية المستدامة: المدن الخضراء

تقوم المدن بحلول ٢٠٣٠ بوضع وتنفيذ خطط عمل لتلبية احتياجاتها من خدمات النقل والصحة العامة والبيئة بصورة متناغمة ومتكاملة. وبحلول ٢٠٣٠، تقوم سياسات الحكومات، محلية كانت أو وطنية، بتعزيز التنمية الحضرية بحيث تكون المناطق الحضرية مدمجة، وتقوم على الاستخدام المختلط، وتوجَّه نحو السير على الأقدام، ويقل فيها استخدام الطاقة وتُعظَّم صحة المقيمين وتعكس مفهوم المجتمع المناسب لجميع الأعمار. وتستوفي جميع المباني الجديدة معايير المباني الخضراء بحلول ٢٠٣٠. وبحلول هذا التاريخ، تُلبى احتياجات النقل داخل المدن، أو تظل تُلبى في معظمها، بواسطة النقل الجماعي والسير على الأقدام، وركوب الدراجات الهوائية. وتتحسن نوعية حياة المقيمين أيضا بحلول ٢٠٣٠، مع إتاحة مبان خضراء تُزرع الحدائق على أسطحها، وتُزود بمياه نقية وطاقة نظيفة ونظم لإدارة النفايات ووسائل نقل مستدامة. وبحلول ٢٠٣٠، تقوم المناطق الحضرية التي تواجه مشكلات كبيرة في مجال تلوث المياه نتيجة العواصف بالحد من مناطق الأسطح الصماء بنسبة تقل بمقدار ٣٠ في المائة عن مستويات ٢٠١٢.

أحد أهداف التنمية المستدامة: الإعانات والاستثمار

يتم بحلول ٢٠٢٠ كحد أقصى، وبما يتمشى مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، القضاء على الحوافز الضارة، بما فيها الإعانات، لإنتاج الوقود الأحفوري والممارسات غير المستدامة في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، والممارسات الضارة بالتنوع البيولوجي، أو إلغاؤها بشكل تدريجي، أو إعادة توجيهها لتشجيع الطاقة المتجددة والممارسات المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة. وتلتزم الحكومات بحلول ٢٠١٥ بحد أدنى من الاستثمار نسبته ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

أحد أهداف التنمية المستدامة: مؤشرات التقدم الجديدة

تقوم البلدان بحلول ٢٠٢٠ بتكملة أو استبدال الناتج المحلي الإجمالي بمقياس جديد للرفاه الاقتصادي المستدام استنادا إلى أفضل المعلومات المتاحة آنذاك. وسيتم قياس الأداء الاقتصادي والآثار المتوقعة لتغيرات السياسة بهذا المقياس الجديد. ونشجع وجود عملية مستمرة لتحسين لذلك المقياس الجديد وتنقيحه بمرور الوقت ووجود عملية دولية لوضع معايير وإتاحة الوسائل المشتركة ومصادر البيانات. ونشجع أيضا اعتماد عدة مؤشرات أساسية أخرى عن الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية لتوفير مقياس للتقدم صوب التحول إلى الاقتصاد الأخضر، من قبيل المشاركة المدنية، وتحسين الرفاه، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أحد أهداف التنمية المستدامة: إتاحة الحصول على المعلومات

تقوم الحكومات بحلول ٢٠٢٢ بسن وتنفيذ قوانين تتعلق بحرية المعلومات، تعطي للناس حق الحصول على معلومات دقيقة وصادقة مما في حوزة حكومتهم، لا سيما المعلومات المتعلقة بالبيئة. وتقوم الحكومات بنشاط بتزويد جميع المعنيين ببيانات ومعلومات مفيدة ودقيقة وصادقة تُعلن بصورة وعبارات مناسبة، بما في ذلك على شبكة الإنترنت. وينبغي أن تتضمن تلك القوانين حماية المبلغين عن المخالفات وينبغي أن تمتد لتشمل إفصاح الشركات عن المعلومات.

أحد أهداف التنمية المستدامة: المشاركة العامة

يتعين بحلول ٢٠٢٢ أن تضمن الحكومات دمج العمل التطوعي ومشاركة المواطنين في جميع خطط العمل العالمية والوطنية والمحلية لتنفيذ التنمية المستدامة وتحقيق رفاه الإنسان، والالتزام باستحداث بيئة تمكينية لمشاركة المواطنين والعمل التطوعي، ويشمل ذلك المشاركة العامة الإلزامية فيما يلي: (أ) اعتماد مشاريع التنمية الرئيسية وإجراءات تقييم الأثر البيئي؛ (ب) إعداد سياسات وقوانين وتنظيمات على الصعيد الوطني للتنمية المستدامة؛ (ج) اتخاذ قرارات إدارية مثل السماح بالتلوث.

أحد أهداف التنمية المستدامة: الحق في التعويض والانتصاف

تقوم الحكومات بحلول ٢٠٢٢ باعتماد وتنفيذ قوانين تضمن إمكانية اللجوء الفعلي إلى الإجراءات القضائية والإدارية بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك التعويض والانتصاف. وتضمن الحكومات على وجه الخصوص أن تكون تكاليف هذه الإجراءات معقولة

وفي متناول الأشخاص المتضررين وأن يُتاح اللجوء إليها من خلال توسيع نطاق المركز القانوني والوسائل الأخرى بما يشمل الأشخاص المعنيين والمنظمات المعنية.

أحد أهداف التنمية المستدامة: العدالة البيئية للفقراء والمهمشين

تقوم الحكومات بحلول ٢٠٢٢ باعتماد قوانين تلزم الوكالات الحكومية باتخاذ تدابير مناسبة لتوفير المعلومات وإشراك الأشخاص المتضررين الذين يعيشون في ظل الفقر، والنساء، والفئات المحرومة الأخرى عند اتخاذ قرارات تتعلق بالتنمية المستدامة.

أحد أهداف التنمية المستدامة: الصحة الأساسية

تقوم الحكومات بحلول ٢٠١٥ بدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، والمساهمة في الصحة، والرفاه، والتنمية المستدامة، وكفالة إتاحة الرعاية والخدمات الصحية للجميع، مجانا قدر الإمكان، في مواقع تقديمها للنساء والأطفال، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، مما يؤدي بالتالي إلى تعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات على التكيف مع عواقب تغير المناخ والتدهور البيئي.

وندعو الحكومات إلى تعزيز النظم الصحية المستدامة باعتبارها شرطا لا غنى عنه للتنمية المستدامة للمجتمعات وذلك بتوفير خدمات الصحة الأساسية وتشجيع أساليب الحياة الصحية ووضع سياسات عامة متعددة القطاعات للنهوض بالصحة.

ونؤيد وضع الصيغة النهائية لمعاهدة الزئبق العالمية بحلول شباط/فبراير ٢٠١٣، التي ستحد بشدة من استخدام الزئبق والتجارة فيه على مستوى العالم والحد من انبعاثات الزئبق العالمية.

ونوصي بحظر تصدير الزئبق وتعدينه للتصدير والحصول على موافقة قطاع الكلور والقلويات وشركات التعدين على عدم وضع الزئبق ضمن أنشطة التجارة وتحمل المسؤولية عن ضمان إدارته الآمنة.

ونوصي باستحداث شراكات جديدة بشأن الحصول بطريقة مسؤولة على المواد الخام من أجل إنتاج مجموعة محددة من المواد الكيميائية الضارة ووضع تنظيمات تتعلق بها.

وندعو إلى مواصلة تعزيز منظمة الصحة العالمية في هذه العملية.

وندعو الحكومات إلى معالجة المحددات الاجتماعية للصحة باعتبارها وسيلة لخفض التباين في الصحة على النطاق العالمي بالإقرار بأن جميع السياسات تؤثر على الصحة. وتمثل المساواة الصحية عنصرا لا غنى عنه لبناء مجتمعات مستدامة.

وندعو الحكومات أيضا إلى القيام بتدخلات مباشرة ومناسبة لتحسين صحة الشباب وكفالة اضطلاعهم بدورهم كعناصر للتغيير لبناء مجتمع مستدام، وضمان وضع آليات تمويل للنظم الصحية.

ونرحب بالاعتراف بالعمل الذي يضطلع به برنامج متطوعي الأمم المتحدة بوصفه مركز التنسيق المعني بمتابعة السنة الدولية للمتطوعين، ونطلب إليه أن يواصل التوعية بإسهام العمل التطوعي في تحقيق التنمية المستدامة، وأن يعمل كجهة مسؤولة عن دعوة مختلف الجهات المعنية إلى عقد اجتماعات بشأن هذا الموضوع، وأن يتيح الموارد اللازمة للتواصل والموارد المرجعية، وأن يوفر التعاون التقني للبلدان النامية، بناء على طلبها.

وندعو الأمم المتحدة، من خلال عملية وآليات الميزانية العادية لديها، إلى تمكين إدارة شؤون الإعلام من استضافة المؤتمر السنوي وتزويدها بما يلزم من موارد مالية وبشرية بصورة متسقة ويمكن التنبؤ بها.

ونتقدم بالشكر لشعب وحكومة ألمانيا ولمدينة بون وعمدتها لحفاوة الاستقبال ولاستضافة المؤتمر السنوي الرابع والستين لإدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية.

ونطلب إلى جميع الأطراف المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة زيادة جهودها للحد من البصمة البيئية لهذه الأحداث وإرساء مثال إيجابي.